

Distr.: General
11 November 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

أولا - موجز إداري

١ - تم القيام ببعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان عند منعطف حيوي لعملية بون. وقد تزامنت مع صدور مشروع الدستور الذي أتاح أول فرصة لاستجلاء آراء الأفغانين بشأن العملية الدستورية. وحظيت البعثة بترحيب وتقدير كبيرين من جميع المحاورين الأفغان ولمس أعضاؤها عدم وجود نزعات انفصالية في أفغانستان بالرغم من وجود الانقسامات الإثنية والافتتال بين الفصائل. وترك تشوق المحاورين الأفغان لتحسين أوضاعهم المعيشية انطبعا عظيمًا لدى أعضاء البعثة. وفي الوقت ذاته تم الإعراب عن شعور متزايد بالإحباط لعدم تحقق ثمرات السلام والفوائد الملموسة.

٢ - لقد أحرزت الحكومة الأفغانية تقدما كبيرا بدعم من المجتمع الدولي في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يتم إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (اتفاق بون) (انظر S/2001/1154) وفي الانتعاش من الدمار الذي سببه عقدان من الحرب. ولاحظت البعثة التطورات التي حدثت في العديد من المجالات التي شملت الإصدار الناجح لعملة وطنية جديدة وأعمال التعمير المستمرة وإعادة فتح المدارس والتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن والبدء في حملة وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأعمال التحضيرية لاجتماع الجمعية الدستورية الكبرى (لويا جيرغا) وصدر مشروع الدستور.

٣ - وبالرغم من هذه المكاسب فلا تزال هناك تحديات كبيرة مقبلة وعمل كثير ينبغي إنجازه إذا أريد لعملية السلام أن تصبح لا رجعة فيها وأن تحقق الأمن في أفغانستان. ويظل انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة الإرهابية والافتتال بين الفصائل والجرائم المرتبطة بالمخدرات أحد الأسباب الرئيسية التي تشغل الأفغانين اليوم. وأوضح جميع المحاورين في هذا



الصدد أن الجنوب والجنوب الشرقي هما المنطقتان التي ينعدم فيهما الأمن حيث تساهم الهجمات الموجهة للمنظمات غير الحكومية في إبطاء عملية التعمير. وقد أدت الأخطار التي تواجه المنطقة إلى تقليل فرص وصول الحكومة والوكالات الإنمائية إليها. وهذا يزيد بدوره من مخاطر حرمان السكان واستبعادهم من عملية السلام. وعلى حين كان ممثلو الحكومة الأفغانية ميالين إلى التفاوض بشأن توسيع نطاق السلطة المركزية في جميع المقاطعات أو المحافظات، فقد أعرب ممثلو المنظمات غير الحكومية، عن قلقهم بشأن التحديات التي تواجه المسؤولين في معالجة مشاكل انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، والفساد وتزايد الاتجاه نحو إنتاج المخدرات والاتجار بها. وكان رأيهم أن الفجوة القائمة حاليا بين توقعات الشعب الأفغاني والأموال التي قدمها المجتمع الدولي يمكن أن تعرقل العملية السياسية.

٤ - في العديد من المناطق يعاني الأفراد والمجموعات المحلية من الانتهاكات للحقوق الأساسية على أيدي القادة المحليين وزعماء الفصائل. واستمعت البعثة لشكاوى عديدة من منظمات نسائية ومجموعات المجتمع المدني فيما يتعلق بحملات التخويف والمضايقة والاستبعاد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا تزال المؤسسات القضائية ضعيفة كما أن الاقتصاد القائم على المخدرات لم يتأثر إلى حد كبير. ولا يزال انعدام الأمن الناجم من أنشطة جيوش الفصائل والأنشطة المتطرفة سببا لزعزعة الاستقرار في كثير من المناطق.

٥ - يشكل انعدام الأمن تحديا مباشرا للتنفيذ الكامل لاتفاق بون نظرا لأنه يعوق الخطى السياسية اللازمة للعمليات السياسية الوطنية ويحول دون الوصول إلى كثير من المناطق ويهدد بحرمان أجزاء من السكان ولا سيما في المناطق التي تسكنها أغلبية من البوشتان.

٦ - ورغم إحراز بعض التقدم في مجال التعمير والاستقرار الاقتصادي، فقد ظلت الخطى بطيئة، وتتعرض المكاسب المحققة للأخطار بشكل متزايد من جانب قوات الفصائل والإرهاب والنمو السريع في تجارة المخدرات، التي تهدد بشكل متزايد باحتلال ركن كبير في الاقتصاد القانوني. وأبلغت البعثة بأن المزارعين قد كسبوا ما يتراوح بين أربعة أضعاف وعشرين ضعفا قدر ما يكسبونه من المحاصيل التقليدية بتحويلهم إلى المحاصيل غير المشروعة. وإذا ما أريد لأفغانستان أن تبلغ حدا أساسيا للاكتفاء الذاتي على المدى المتوسط، تعين تقديم المزيد من مساعدة المانحين في الأجل القصير. وعدم معالجة نتائج الاتجار بالمخدرات، وعدم الاستقرار وشبكات الإرهابيين من شأنه أن يكلف أكثر بكثير في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل.

- ٧ - سوف يعتمد التصدي الناجح للتحديات المذكورة آنفا في النهاية على زيادة توسيع سلطة الحكومة المركزية لضمان سيطرتها على جميع القوات المسلحة والأسلحة وكذلك على الإيرادات الوطنية وإنشاء مؤسسات تمثيلية وطنية فعالة لبسط العدالة والأمن.
- ٨ - لقد وجد توسيع ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مؤخرًا ترحيبًا بالإجماع من جانب الأفغان. إلا أنهم رأوا أن النشر المتوقع لفريق الإعمار الإقليمي الألماني في كندوز غير كاف ودعوا إلى نشر أفراد القوة الدولية للمساعدة الإنمائية في أفغانستان على نطاق أفغانستان. وأكدوا أن الدعم القوي للقوات الدولية هو أمر ضروري لتهيئة بيئة مواتية لعملية بون وبناء جيش وقوة شرطة وطنية وبسط سلطة الحكومة المركزية على المحافظات. ويشترك الممثل الخاص للأمين العام السيد الإبراهيمي هذا الرأي. وترحب البعثة بتعزيز التنسيق بين الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوات التحالف.
- ٩ - سوف يعتمد تحقيق السلام والأمن في أفغانستان أيضًا على استمرار وتنسيق الدعم السياسي والمالي لأفغانستان من جانب المجتمع الدولي.

ثانياً - التوصيات

- ١٠ - تذكر البعثة جميع الأطراف التي التزمت بالمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنه وفقاً للمرسوم الرئاسي فإن قوات الجيش الوطني وقوة الشرطة الوطنية وشرطة الحدود ستكون مسؤولة عن حفظ الأمن والقانون والنظام في أفغانستان. وسوف تحل جميع الوحدات المسلحة الأخرى. وكخطوة أولى في ذلك الحل توصي البعثة وفقاً للمرفق الأول من اتفاق بون بانسحاب جميع الفصائل من كابول على وجه السرعة.
- ١١ - ونظراً لأهمية بناء قدرة أفغانستان في قطاع الأمن توجه اللجنة انتباه المجتمع الدولي بضرورة تعزيز الأنشطة المساعدة في هذا المجال ولا سيما الإسراع بعملية تدريب وزيادة نشر قوات الشرطة الوطنية والجيش الوطني الأفغاني وبالالتزام على وجه السرعة بتقديم أموال إضافية للصندوق الاستئماني لحفظ القانون والنظام.
- ١٢ - تحت البعثة الإدارة الانتقالية الأفغانية على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية وضمان المشاركة الواسعة والشاملة في عملية السلام وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة، وكخطوة عملية توصي البعثة الإدارة الانتقالية الأفغانية بمواصلة إصلاح وزارة الدفاع التي تم إنشاؤها مؤخراً. وينبغي توسيع عملية الإصلاح هذه لتشمل المؤسسات الرئيسية الأخرى.

١٣ - تدرك البعثة صعوبة تنظيم انتخابات عامة وانعدام الأمن ومخاطر حرمان جزء كبير من السكان من العملية السياسية. وشددت على أهمية معالجة هذه القضايا حتى يمكن إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني الذي حدده اتفاق بون. ولاحظت البعثة في هذا الصدد الأحكام الانتقالية لمشروع الدستور ولا سيما تعريف الفترة الانتقالية الوارد فيه والتي سوف تشمل أولاً الانتخابات الرئاسية ثم تليها الانتخابات البرلمانية بأسرع وقت ممكن.

١٤ - ومن أجل ضمان توفير الدعم المالي اللازم والزخم السياسي لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان لاحظت البعثة باهتمام رغبة الرئيس الأفغاني في عقد مؤتمر متابعة لعملية بون في مطلع العام القادم بعد انعقاد الجمعية الدستورية الكبرى. وتدعو البعثة الأمين العام إلى دراسة إمكانيات عقد هذا المؤتمر.

١٥ - تهيئ البعثة بجميع حيوان أفغانستان أن يعملوا على تنفيذ إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1416، المرفق) تنفيذًا كاملاً ومضاعفة جهودهم ولا سيما ضمن إطار البعثة الثلاثية للمساعدة في حفظ السلام والأمن في أفغانستان ولا سيما في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الشرقية.

١٦ - ومن أجل تعزيز سلطات الحكومة المركزية والمؤسسات الأساسية للدولة توصي البعثة الحكومة الانتقالية الوطنية بالشروع في عملية للمصالحة الوطنية تتجه لجميع الأفغانين الراغبين في بناء البلاد بصرف النظر عن الأحداث السابقة.

ثالثاً - بيان البعثة

١٧ - برسالته المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/930)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قرروا إيفاد بعثة إلى أفغانستان. وأوفدت البعثة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويتضمن مرفق هذا التقرير صلاحيات البعثة وتشكيلها وبرنامجه (انظر المرفقين الأول والثاني).

١٨ - وقد غادرت البعثة نيويورك يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وزارت أفغانستان في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقامت البعثة، من مقرها في العاصمة كابول، برحلتين إلى هيرات (في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر) ومزار الشريف (في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر). ورغم أنه كان المقرر أن تزور البعثة قندهار، تعين إلغاء الرحلة بسبب الحالة الأمنية السائدة. وفي الطريق إلى كابول، في إسلام آباد، استمعت البعثة إلى إحاطة قدمها طارق عثمان حيدر، وزير الخارجية الإضافي في وزارة الخارجية الباكستانية في إسلام آباد.

١٩ - وفي أفغانستان، عقدت البعثة مناقشات مستفيضة بشأن تنفيذ اتفاق بون والآثار المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣) مع الإدارة الانتقالية الأفغانية، والقادة الإقليميين، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووكالات الأمم المتحدة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقوات التحالف، والمجتمع الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

٢٠ - والرسالة الرئيسية التي سعت البعثة إلى إبلاغها للشعب الأفغاني هي أن أفغانستان تظل على صدارة جدول أعمال مجلس الأمن وأن المجتمع الدولي يواصل دعم عملية السلام في أفغانستان. وبالنسبة للإدارة الانتقالية الأفغانية، أكدت البعثة دعم مجلس الأمن لعملية بون وأعربت عن الاهتمام الشديد بالعمليات الدستورية والانتخابية. وبالنسبة للسلطات المحلية وسلطات المقاطعات، أرسلت البعثة رسالة واضحة مفادها أن من الحتمي أن تشارك تلك السلطات في عملية بون وأن تتعاون مع الحكومة المركزية.

رابعاً - القضايا الرئيسية

الأمن العام

٢١ - ظلت قضية الأمن تمثل طوال الزيارة محور مناقشات البعثة. ورأت البعثة بوضوح كيفية تأثير انعدام الأمن ("حكم المدفع") في مجمل عملية السلام في أفغانستان. وفي رأي المحاورين الأفغان، تتمثل مصادر انعدام الأمن الرئيسية الثلاثة في الإرهاب والقتال بين الفصائل وإنتاج المخدرات والاتجار بها.

الإرهاب

٢٢ - في مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي والشرق، يزداد تفاقم انعدام الأمن كثيراً نتيجة للهجمات الإرهابية التي يقوم بها أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى طالبان، وتنظيم القاعدة، ومناصري قلب الدين حكمتيار. وتشكل هذه العناصر خطراً كبيراً على الجيش الوطني الأفغاني وقوات الشرطة الوطنية المنشأين حديثاً، وعلى الأفغان المؤيدين للحكومة المركزية، وبصورة متزايدة على مجتمع تقديم المساعدة. وتتسبب هذه المخاطر، إلى حد كبير، في إبطاء عملية إعادة الإعمار بالحد من وصول الوكالات الحكومية والوكالات الإنسانية والإمائية الدولية إلى تلك المناطق. ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة خطر أن يصبح السكان الذين تنتمي غالبيتهم إلى قومية البشتون - وهم السكان المحبطون أصلاً من تمثيلهم القليل

نسبيا في الحكومة - أكثر تهميشا. وفي هذا الصدد، ترحب البعثة بخطط قوات التحالف الرامية إلى نشر الأفرقة الإقليمية لإعادة الإعمار في الجنوب والجنوب الشرقي.

٢٣ - ولا يمكن تحقيق استقرار طويل الأمد في أفغانستان دون تعاون الدول المجاورة. وتحدث العديد من المحاورين الأفغان دائما عن عدم الاستقرار الذي يسببه أفراد طالبان والقاعدة الذين يعتقد بأنهم يعبروا الحدود دخولا إلى أفغانستان. بيد أنه في إحاطات قدمها وزير الخارجية الإضافي وسفير باكستان إلى أفغانستان، أكد المتحدثان للبعثة أن باكستان تبذل قصارى جهدها لمراقبة حدودها مع أفغانستان وشددوا على ضرورة تقديم المزيد من المساعدة الدولية في هذا الصدد. وترحب البعثة بإنشاء لجنة ثلاثية بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وتشجع اللجنة على تكثيف الحوار بين المشاركين فيها.

القتال بين الفصائل

٢٤ - في مناطق عديدة للغاية في البلد، أسفرت السيطرة العسفية التي يمارسها القادة المحليون وجيوش الفصائل عن حدوث خسائر فادحة في الأرواح. ففي الشهر الماضي، اندلع في مزار الشريف أعنف قتال يقع بين الفصائل منذ بدء عملية سلام بون. وعند لقاء البعثة بمسؤولي المقاطعات وقادة الفصائل في هيرات ومزار الشريف، شددت على أهمية التعاون بين المقاطعات والحكومة المركزية. وشددت أيضا على ضرورة احترام حقوق الإنسان ووجود المجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، في الاجتماع مع الأستاذ عطا محمد والجنرال عبد الرشيد دُستم، أكدت البعثة، بعبارة قوية، الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات المحددة بالنسبة للشمال. وتشمل هذه الإصلاحات (أ) إعادة تنظيم الفرقتين السابعة والثامنة للجمع بينهما في قوة وطنية موحدة؛ (ب) إعلان مزار الشريف منطقة منزوعة السلاح؛ (ج) جمع الأسلحة الثقيلة؛ (د) تعيين فنيين في مناصب رئيسية وإنهاء سيطرة الفصائل على الإدارة المحلية. وأعرب المحاوران من جانبهما عن القلق من أن الدستور لن يلي احتياجهما المحددة، ولا سيما فيما يتعلق بنقص الآليات الديمقراطية لانتخاب المسؤولين في المقاطعات والمسؤولين المحليين وكررا للبعثة تأكيد التزامهما الكامل بالوفاء ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين الذي يتعين أن يكون شاملا جامعاً. كما أعربا عن القلق بشأن مسائل تتصل "بتقاسم السلطة"، والتعيينات في المناصب الحكومية وحيدة السلطات المركزية، تجاه جميع الفصائل.

المخدرات

٢٥ - أدرج العديد من المحاورين، بمن فيهم الرئيس قرضاي ووزير الخارجية عبد الله، مسألة إنتاج المخدرات والاتجار بها ضمن المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار. فإنتاج المخدرات

والإتجار بها يغذيان الإرهاب والإجرام والفساد. وشدد السيد الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام على أن استفحال المشكلة يمكن أن يؤدي بأفغانستان إلى أن تصبح دولة تقوم على المخدرات. وكما وصف وزير المالية غني، يستنزف إنتاج الأفيون الموارد من أفغانستان، حيث أنه يتسبب في زيادة تكاليف الدفاع والتكاليف الصحية والاقتصادية. وحث الوزير المجتمع الدولي على توفير الأدلة الدامغة التي تؤدي إلى المحاكمة، مما سيسهم في عزل مرتكبي الجريمة. وتقود المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المساعدة الدولية المقدمة إلى الإدارة الانتقالية الأفغانية في قطاع المخدرات ببناء المؤسسات، وإنفاذ القانون، والحد من الطلب، واتخاذ تدابير شاملة للتشجيع على الأخذ بطرق بديلة لكسب العيش. وقال ممثلو المنظمات غير الحكومية أن نقص الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي والأسعار الزهيدة للمحاصيل البديلة، أسهمت في زيادة زراعة نبات الحشيش. وأكد كبار المسؤولين في الإدارة الانتقالية وممثلو المنظمات غير الحكومية، الحاجة إلى وضع برنامج عمل شامل لمحاربة إنتاج المخدرات والإتجار بها. وأبرزوا، علاوة على ذلك الحاجة إلى زيادة التعاون من جانب الدول المجاورة في هذا الخصوص. وفي الوقت ذاته، كان من الواضح أنه لا يوجد حل وحيد يمكن أن يحسم هذه المسألة. فإحراز تقدم في مكافحة المخدرات لا يكون ممكنا دون إحراز تقدم مواز في الأمن والتعمير وبسط سلطة الحكومة المركزية على جميع المقاطعات. ولما كان للمخدرات النابعة من أفغانستان أثر كبير على أسواق المستعملين النهائيين، فإن هناك حاجة إلى تعزيز جهود مراقبة المخدرات فيما وراء أفغانستان، بما في ذلك على طول الحدود. وتُثني البعثة على الجهود الأولية التي تبذلها الحكومة الأفغانية في مكافحة المخدرات، وتدعو إلى بذل جهد دائم ومنسق وشامل لمحاربة إنتاج المخدرات والإتجار بها.

المساعدة الدولية في مجال الأمن

٢٦ - تكرر البعثة تأكيدها بأنه يجب على هيئات الأمن الأفغانية في نهاية المطاف أن تضطلع بالمسؤولية عن الأمن الوطني. ومع ذلك فإلى حين إنشاء هذه الهيئات ستستمر الحاجة إلى قوات دولية لتوفير الأمن. وفي هذا الصدد، أحاطت جميع الأطراف بقرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣) وطالبت بتوضيح آثاره على الأمن خارج كابول في المستقبل العاجل إلى المستقبل القريب.

٢٧ - ولقد أعجبت البعثة بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان للأمن في كابول ودور الأفرقة الإقليمية للإعمار في مزار الشريف. وهي تتطلع إلى

القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان لتقدم المزيد من الإسهام في عملية بون، ولا سيما لدعم الجمعية الكبرى الدستورية (لويا جيرغا) وعملية الانتخابات.

٢٨ - وإذ أقر ممثلو قوات التحالف بأن الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب تقتضي استراتيجية شاملة وطويلة الأجل، فقد عرضوا موجزا لأفكارهم الراهنة في هذا الشأن. وطبقا لهذا النهج يتم دمج جهود المجتمع الدولي ووضع برنامج لتوسيع نطاق الهياكل الحكومية في المناطق التي يقل فيها الأمن إلى أدنى حد (الجنوب والجنوب الشرقي). ويعتزم التحالف إرسال فريق إقليمي للإعمار إلى قندهار لزيادة ثقة السكان في أمنهم، مما يؤدي بدوره إلى تحسين ظروف إعادة الإعمار وإنشاء هياكل إدارية حكومية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وما أن يتم تقييم نتائج المرحلة التجريبية وصقل النموذج، سيجري النظر في نشر أفرقة إضافية للإعمار تابعة للتحالف وإنشاء "منطقة تنمية إقليمية" في الجنوب والجنوب الشرقي.

إصلاح قطاع الأمن

٢٩ - أُحيطت اللجنة بمعلومات عن المبادرات الرامية إلى التعجيل بإصلاح قطاع الأمن. ولقد تلقت الجهود الرامية إلى إنشاء الشرطة الوطنية (قوامها المستهدف ٢٠ ٠٠٠ شرطي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤) وقوة عسكرية (قوامها المستهدف ٧٠ ٠٠٠ جندي بحلول عام ٢٠٠٨) دعما كبيرا هذا الشهر، إذ حصلت على مساعدة إضافية من الولايات المتحدة. ولهذه المبادرات أهمية خاصة، إذ أنها توفر البيئة اللازمة التي يمكن فيها تنفيذ العمليات الخاصة بالجمعية الكبرى الدستورية (لويا جيرغا) والانتخابات، تنفيذًا ناجحًا (وزير الداخلية جلال: "سباق مع الزمن"). وسيؤدي نشر الأفرقة أيضا إلى بناء ثقة الجمهور في هياكل القانون والنظام بالدولة. ولقد ركز السيد جلال على أهمية توفير التمويل اللازم للصندوق الاستثماري للقانون والنظام، ولا سيما لمرتبات رجال الشرطة.

٣٠ - وبتعيين ٢٢ مسؤولا جديدا في المستويات العليا، تم تنفيذ أول خطوة على طريق إصلاح وزارة الدفاع. فقد أكد المحاورون الأفغان وشركاؤهم الدوليون أنه رغم الحاجة إلى المزيد من الجهود لتحويل الوزارة إلى هيئة ذات صفة تمثيلية حقيقية، فقد أتاح هذا التقدم الشروع في المرحلة التجريبية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في قندز. وتدعو البعثة الإدارة الانتقالية الأفغانية إلى أن تتخذ من هذه التدابير الأولية مرتكزا لإكمال عملية الإصلاح وتوسيع نطاقها لكي تشمل المؤسسات الرئيسية الأخرى، ابتداء بوزارة الداخلية وهيئات المخابرات، ضمانا لتوسيع نطاق تمثيلها للشعب، وتعزيزا لطابعها المهني.

عملية بون

٣١ - رحبت البعثة بالتقدم المحرز لإحلال السلام في أفغانستان والجهود المتزامنة لإنشاء دولة قابلة للاستمرار وخاضعة للمساءلة أمام السكان. واليوم تم تحقيق معايير عملية بون للسلام وفق جدولها الزمني تقريبا. غير أن التقدم المحرز لم يكن شاملا ولم يخل من انتكاسات خطيرة. ولا تزال المشكلات الأمنية المتواصلة والسلطة المحدودة الواضحة للحكومة والافتقار إلى حكم القانون، من العقبات الخطيرة أمام الاختتام الناجح لعملية بون. ويؤدي عدم امتثال الفصائل المسلحة بالالتزام المحدد الذي تم التعهد به في اتفاق بون (الوثيقة S/2001/1154) الفقرة ٤ من المرفق الأول، أي الانسحاب من كابول، إلى إضعاف سلطة الحكومة بشكل خطير - في الصميم - وينبغي تصحيح هذا الوضع دون مزيد من التأخير.

٣٢ - ولقد دخلت أفغانستان الآن منعطفًا يتسم بأقصى درجات الأهمية في عملية السلام - إذ تم نشر مشروع الدستور في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ويتم الآن التحضير للجمعية الكبرى الدستورية (لويا جيرغا) والشروع في التسجيل الانتخابي. وتؤدي هذه العمليات بطبيعتها، حتى في أفضل الظروف، إلى إبراز قضايا تؤدي إلى انقسام المجتمع. ففي أفغانستان لم تتوافر حتى الآن الظروف اللازمة لعملية سياسية وطنية موثوقة - وتقتضي المصالحة الوطنية المزيد من التركيز، والأحزاب السياسية بحاجة إلى الوقت للنمو، ويجب إصلاح المؤسسات الوطنية، ويلزم تقليص سلطة زعماء الفصائل. وعلاوة على ذلك، يواصل بعض القادة المحليين تجاهل مطالب الحكومة المركزية بشأن تعيين مسؤولين في المقاطعات، وتحويل إيرادات الجمارك.

٣٣ - وترى البعثة، على أثر المناقشات التي أجرتها مع رئيس الوحدة الانتخابية ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البعثة وسلطات الانتخابات الأفغانية، فقد أصبحت القدرة على تسجيل الانتخابات محفوفة بالمخاطر من جرّاء الافتقار إلى الأمن، الذي يحول الآن دون الوصول إلى مناطق البشتون على وجه الخصوص، وكذلك نتيجة شح التمويل الطوعي الذي يقوم عليه هذا المشروع. ولقد علمت البعثة أنه يلزم الحصول على ما مجموعه ٦٢ مليون دولار من أجل إكمال عملية التسجيل.

٣٤ - وينص مشروع الدستور، الذي صدر أثناء زيارة البعثة، على ترتيب انتقالي. وتنص هذه الفقرة، إذا ما قبلتها الجمعية الكبرى الدستورية، على فترة زمنية (تصل إلى اثني عشر شهرا) بين إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية. ومع ذلك فقد أعرب الرئيس قرضاي عن قلقه من احتمال تفسير هذا التأخير على أنه محاولة غير شرعية للتمسك بالسلطة وإذكاء الإحساس بالإحباط إزاء ما يُرى أنه تمثيل غير متوازن في الحكومة المركزية وسلطتها

المحدودة. وقد تؤدي هذه المشاعر إلى تنفير فئات من السكان ولا سيما في المناطق ذات الأغلبية البشتونية. ويتعين إجراء انتخابات موثوقة في أقرب وقت ممكن بعد الانتخابات الرئيسية، وذلك لتجنب تدعيم قواعد سلطة زعماء الفصائل. وذكر السيد إبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، للبعثة أنه ينبغي تنفيذ اتفاق بون روجا وليس بأي تكلفة كانت.

الإعمار

٣٥ - اغتبطت اللجنة إذ علمت بالتقدم المحرز في مجالات إعادة الإعمار والحكم. ولقد تم اتخاذ خطوات هامة، بما في ذلك إنشاء الإطار الإنمائي الوطني، واعتماد عملة وطنية جديدة، وإعادة التشييد المستمرة للطرق الرئيسية. ونقل وزير المالية رؤيته بشأن التشييد السريع لشبكة طرق تتيح لأفغانستان استعادة دورها التقليدي كجسر بري بين جنوب آسيا ووسطها. وستؤدي هذه الشبكة أيضا إلى توسيع نطاق سلطة الحكومة المركزية بالمقاطعات. وأكدت الوزارات الرئيسية للإدارة الانتقالية الأفغانية على أهمية تنفيذ المشاريع الرئيسية للهيكل الأساسية مثل شبكة المياه بما في ذلك الري وخزانات المياه وشبكة خطوط أنابيب الغاز.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، طرح وزير المالية، طرحا مقنعا، رؤيته بشأن الاستدامة الاقتصادية لأفغانستان. وأعرب عن أمله في أن تسفر السنوات الخمس المقبلة للإصلاحات والهيكل عن دخل للفرد يبلغ متوسطه ٥٠٠ دولار وإيرادات محلية مقدارها ١,٥ بليون دولار. وبغية تحقيق هذا الهدف يلزم تحقيق نمو مزدوج الرقم ومساعدة دولية متواصلة. وحث الجهات المانحة على تركيز مساعداتها على ثلاثة قطاعات لا أكثر.

٣٧ - ولقد رحبت البعثة كذلك تمام الترحيب بمبادرة وزير المالية لمكافحة الفساد ولتنفيذ تدابير للحكم الرشيد. وشدد الوزير على استحسان عودة أفغان الشتات المؤهلين تأهيلا عاليا. ومع ذلك، من العوامل المعوقة في هذا الشأن الأجور المنخفضة نسبيا. وأحاطت البعثة كذلك علما مع التقدير بأعمال وزير الإصلاح الريفي والتنمية، ولا سيما الإصلاح الكفاء للوزارة والعدد الكبير من برامجها الوطنية، التي تشجع التمكين المحلي.

حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

٣٨ - اجتمعت البعثة مع ممثلين عن المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في كابول وهيرات ومزار الشريف. ووصف الكثير من الممثلين وصفا حيا الحالة العامة في مناطقهم، والتي اتسمت بالانتهاكات المتفشية لحقوق الإنسان الأساسية. وشددت البعثة،

فيما يتعلق بزعماء الأقاليم، على أهمية المجتمع المدني النشط واحترام حقوق الإنسان من أجل الاستقرار في أفغانستان.

٣٩ - وطالب ممثلو المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بوضع حد لمسألة الإفلات من العقاب وإنشاء آلية للعدالة الانتقالية ونشر الأفراد الذين يقومون برصد حقوق الإنسان. وشددوا على عدم قبول تقلد أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الماضي لوظائف حكومية رفيعة. ومهما يكن من أمر، فقد أشار مسؤولون كبار بالإدارة الانتقالية الأفغانية وجهات أخرى أن أفغانستان قد بلغت درجة من الضعف في الوقت الراهن لا تجعلها قادرة على التصدي لتحديات الماضي، وأنه ينبغي التركيز على ترسيخ دعائم الحكم الرشيد.

٤٠ - ولقد سنحت للبعثة فرصة تبادل الآراء مع وزيرة الشؤون النسائية السيدة حبيبة سهرابي، وحصلت على إحاطة من ممثلي المجتمع المدني بشأن المسائل الجنسانية. ولا تزال حقوق المرأة ولا سيما مشاركتها النشطة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تتعرض لعراقيل شديدة من جراء ثقافة المجتمع وتقاليد وانعدام الأمن. ولقد صُغت اللجنة عندما علمت بالتهديد المتكرر بالقتل ضد الناشطات في مجال حقوق المرأة والارتفاع الشديد لمعدل انتحار النساء، ففي خلال الأشهر الستة الأخيرة فقط، كانت هناك أكثر من ٤٠ حالة، حدث معظمها بسبب رد فعل النساء اليائس على الزواج الإجباري.

٤١ - وشدد ممثلو المجتمع المدني على إيلاء اهتمام جدي وفوري لاحتياجات المرأة. وأعربوا عن قلقهم على وجه الخصوص بشأن مشروع الدستور الحالي، الذي لا ينص في رأيهم نصاً صريحاً وكافياً على الضمانات الخاصة بحقوق المرأة، وناشدوا المجتمع الدولي أن يزيد من اهتمامه بهذه المسألة.

٤٢ - وختاماً، تثنى البعثة ثناء كبيراً على الجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها السيد إبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، وعلى قيادته. ولقد أعجبوا بتفاني موظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان الذين يعملون في ظل بيئة شديدة الخطورة وغير آمنة. وأعربوا عن تقديرهم للضيافة التي شملتهم بها الإدارة الانتقالية الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أثناء زيارتهم.

المرفق الأول

صلاحيات بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان وتشكيلها

١ - قرر أعضاء مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى أفغانستان. وستقع الزيارة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وستقوم البعثة بزيارة كابول وهيرات وقندهار ومزار الشريف.

٢ - وتتمثل أهداف البعثة فيما يلي:

- تأكيد التزام المجتمع الدولي الثابت بعملية السلام والتعمير في أفغانستان والتشجيع على تقديم المزيد من الدعم الدولي والإقليمي لهذا الهدف.
- استعراض التقدم المحرز حتى الآن وتشجيع الإدارة الأفغانية الانتقالية على زيادة تعزيز العمل باتفاق بون، في جملة أمور، فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعملية الانتخابية.
- مشاهدة عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بما في ذلك دورها في مساعدة الإدارة الانتقالية الأفغانية، في التحضير للانتخابات وفي تنفيذ الدستور وفي تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة.
- مشاهدة عمليات القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية في أفغانستان، ومناقشة طرق تحسين الأوضاع الأمنية وتوسيع نطاق سلطة الإدارة الانتقالية الأفغانية، في جميع أنحاء البلد، والحصول، في هذا السياق، على فهم أفضل لدور أفرقة تعمير المقاطعات.
- استعراض الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا، وتقييم حالة جهود الإنعاش والتعمير.
- استعراض تنفيذ إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.
- نقل رسالة قوية إلى قادة المناطق والفصائل بشأن الحاجة إلى نبذ جميع أشكال العنف وإدانة التطرف والأنشطة الإرهابية والأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات، وكفالة السلامة والنظام العام، والمصالحة، فيما بين الإثنيات ودعم تنفيذ اتفاق بون، والتعاون مع الإدارة الانتقالية الأفغانية تعاوناً تاماً بما يتمشى مع اتفاق ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تحقيقاً لهذه الأهداف.

تشكيل البعثة:

(السفير غونتر بلوغر، رئيس البعثة)	ألمانيا
(السفير غينادي غاتيلوف)	الاتحاد الروسي
(السفير إينوئينثيو أرياس)	إسبانيا
(المستشار كانديدو بيريرا دوس سانتوس فان دونيم)	أنغولا
(السفير مسعود خالد)	باكستان
(السفير ستيفان تافروف)	بلغاريا
(المستشار بسام صباغ)	الجمهورية العربية السورية
(المستشار أرمين أنديريا)	شيلي
(الوزير المستشار جينغيه تشينج)	الصين
(الوزير المستشار بوباكار دياللو)	غينيا
(السفير جان - مارك دي لا سابلير)	فرنسا
(الوزير المستشار ماتيو بليز بانوم)	الكاميرون
(السفير أدولفو أغيلار زينسر)	المكسيك
(السفير إيمير جونز باري)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
(السفير جون د. نيغروبونتي)	وأيرلندا الشمالية
	الولايات المتحدة الأمريكية

المرفق الثاني

برنامج بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان
(٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)

الأحد، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر

مغادرة دبي	٠٨/٠٠
الوصول إلى إسلام آباد	١١/٠٠
مغادرة إسلام آباد	١٢/٠٠
الوصول إلى كابول	١٥/١٠
مقابلة صحفية	١٥/٢٠
(في المطار)	
الدكتور عبد الله عبد الله، وزير الخارجية بصحبة الممثل الخاص للأمين العام وكارل فيشر كبير الاستشاريين/العلاقات الخارجية وزارة الخارجية	١٦/٢٠-١٥/٤٥
فخامة الرئيس قرضاي، نواب الرئيس المارشال محمد قاسم فهميم، وهيديات أمين أرسالا، ومحمد كريم خليلي، ونعمة الله شراني، يصحبهم الممثل الخاص للأمين العام ومترجم شفوي	١٩/٣٠-١٦/٣٠
قصر الرئاسة	
عشاء خفيف وجلسة إحاطية مع الليفتنانت جنرال غونز غليميروث، قائد القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية مقر قيادة القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية	٢١/٣٠-٢٠/٠٠
مغادرة مقر قيادة القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية إلى أماكن المبيت	٢١/٣٠

الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر

مغادرة فندق غانداماك إلى السفارة التركية	٠٦/١٥
مغادرة السفارة التركية إلى المطار	٠٦/٤٥

مغادرة كابول إلى هيرات، بصحبة كارل فيشر، كبير الاستشاريين/العلاقات الخارجية	٠٧/٤٥
الوصول إلى هيرات	٠٩/٠٠
نائب محافظ هيرات	١٠/٤٥-٠٩/٤٥
(سيلتقي بالوفد في المطار ويصحبهم إلى منزل المحافظ)	
اجتماعات مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان المستقلة الأفغانية وممثلي المجتمع المدني	١١/٤٥-١١/٠٠
المكتب الإقليمي الغربي لبعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان	
اجتماع خبراء مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية	١٢/٤٥-١٢/٠٠
المكتب الإقليمي الغربي لبعثة تقديم المساعدة أو دار يونيكا للضيافة	
مجلس الشورى	١٣/٤٥-١٢/٤٥
المكتب الإقليمي الغربي لبعثة تقديم المساعدة	
الجنرال باز أحمدي، قائد الجيش الرابع	١٤/٠٠-١٣/٤٥
لقاء صحفي	١٤/٣٠-١٤/١٥
(في المطار)	
المغادرة إلى كابول	١٥/٤٥
الوصول إلى كابول	١٧/٠٠
اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام	١٩/١٥-١٨/١٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
تناول أعضاء مجلس الأمن للعشاء في السفارة الألمانية	١٩/٣٠
العودة إلى السفارة التركية	٢١/٣٠
الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر	
مغادرة غانداماك إلى مقر بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان	٠٨/٠٠
مغادرة السفارة التركية إلى مقر بعثة تقديم المساعدة	٠٨/١٥

الدكتور أشرف غني، وزير المالية، بصحبة السيدة مارغريتا ولستروم	٠٩/٣٠-٠٨/٣٠
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
سفير باكستان لدى أفغانستان	١٠/١٥-٠٩/٣٠
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
الميجور جنرال ديفيد بارنو، مكتب التعاون العسكري - أفغانستان (OMC-A)، وديفيد سيدني، القائم بالأعمال الأمريكي، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام	١١/١٥-١٠/٣٠
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
علي أحمد جلاي، وزير الداخلية، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام أرنولت	١٢/١٥-١١/١٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
تناول الغذاء	١٣/٠٠-١٢/١٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
الجنرال إبراهيم وردق، نائب وزير الدفاع والجنرال باسم الله خان، رئيس الأركان، وزارة الدفاع، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام أرنولت و مترجم شفوي	١٤/١٥-١٣/١٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
سفير إيران لدى أفغانستان	١٥/٣٠-١٤/٤٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
إحاطة خاصة بقطاع الأمن، مع إيطاليا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا، الوحدة الاستشارية العسكرية لبعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان، عرض لبرنامج بدايات جديدة لأفغانستان	١٧/٣٠-١٥/٣٠
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر	
مغادرة فندق غانداماك إلى السفارة التركية	٠٦/١٥

مغادرة السفارة التركية إلى المطار	٠٦/٣٠
مغادرة كابول إلى مزار الشريف، بصحبة كارل فيشر، كبير الاستشاريين/العلاقات الخارجية	٠٧/٣٠
الوصول إلى مزار الشريف	٠٨/٤٠
المهندس حبيب الله، المحافظ المؤقت لمقاطعة بلخ	٠٩/٣٠-٠٩/٠٠
المكتب الإقليمي الشمالي لبعثة تقديم المساعدة	
بعثة تقديم المساعدة، وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	١٠/١٥-٠٩/٣٠
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
الميجور غاي بينيت، رئيس الأركان، فريق الإعمار الإقليمي التابع للمملكة المتحدة	١٠/٤٥-١٠/١٥
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
أستاذ عطا محمد، الجمعية الإسلامية والجنرال عبد الرشيد دوستم، جنبيش الملى	١١/٣٠-١٠/٤٥
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
غذاء تناول شطائر	١٢/٠٠-١١/٣٠
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
اللجنة الأمنية المتعددة الأحزاب لمنطقة الشمال	١٣/٣٠-١٢/٣٠
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
ممثلو المجتمع المدني، اجتماع نظمته لجنة حقوق الإنسان المستقلة الأفغانية	١٤/٣٠-١٣/٣٠
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
لقاء صحفي	١٥/٠٠-١٤/٣٠
المكتب الإقليمي الشمالي للبعثة	
المغادرة إلى المطار	١٥/٠٠
المغادرة إلى كابول	١٥/٣٠

الوصول إلى كابول	١٧/٠٠
عشاء أقامه الممثل الخاص للأمين العام ووزارة الخارجية	١٩/٣٠
وزارة الخارجية	
مغادرة وزارة الخارجية إلى أماكن المبيت	٢١/٣٠
الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر	
مغادرة فندق غانداماك إلى السفارة التركية	٧/٣٠
مغادرة السفارة التركية	٧/٤٠
تدريب كلاب الكشف عن الألغام، مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان	٩/٠٠-٨/٠٠
مركز تدريب الكلاب على الكشف عن الألغام	
الدكتور حنيف عطمار، وزير الإنعاش والتنمية الريفية، بصحبة السيدة مارجريتا وستروم	١١/٠٠-١٠/١٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
الدكتور سيما سمار، الرئيس، واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام أنولت	١١/٤٥-١١/٠٠
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
مناقشة مائدة مستديرة مع ممثلي المجتمع المدني المحلي والدولي - نُظمت بالاقتران مع هيئة تنسيق الإغاثة الأفغانية التابعة للوكالة	١٣/٤٥-١١/٤٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
تناول الغذاء المكون من شطائر مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة	١٤/١٥-١٣/٤٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
احتتام المهام مع الممثل الخاص للأمين العام ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، وريجينالد أوستن (الرئيس، العنصر الانتخابي التابع للبعثة)	١٥/١٥-١٤/١٥
بعثة تقديم المساعدة، غرفة اجتماعات المبنى ٦	
مؤتمر صحفي	١٥/٤٥-١٥/١٥
المبنى ٦ لبعثة تقديم المساعدة. غرفة الإحاطات الصحفية	

مغادرة مقر البعثة إلى مطار كابول الدولي	١٦/٠٠
مغادرة كابول إلى إسلام آباد	١٧/٠٠
المغادرة إلى دبي	١٩/٠٠
الوصول إلى دبي	٢٢/٠٠
الجمعة، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر	
مغادرة دبي	٩/٣٠
الوصول إلى ميونخ	١٣/١٠
الوصول إلى نيويورك	١٨/٠٠
